التسوية . وذلك ابتداء من أنه « يجبَ الا نسقط من حسابنا أن ميزان القوى بمجمله ، فلسطينياً وعربياً ودولياً ، هو الذي سيحدد موقع التسوية والمخاطر المرافقة لها والمترتبة عليها » ، وانتهاءاً بأنه اذا كان صحيحاً « أن للمواقف التي تتخذها كل من الشقيقتين مصر وسوريا الأثر في مضمون التسوية فاننا يجب أن ندرك [أيضاً] أن موقفنا لا يقل تأثيراً على مضمون التسوية من مواقف الشقيقتين » .

ومن المؤكد أن مصير الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذي صار قيد التداول ، كان يشغل محلا أولا من اهتمام قيادة م . ت . ف . ولذا فان تقريرها للمجلس الوطني يركز الانتباه على هذا المصير ، ويحث على اتخاذ موقف فاعل ومؤثر يضمن عودتها للسيادة الفلسطينية ، لأن هذه الأراضي بغير ذلك ستظل « خاضعة لاحتمالات أخرى سلبية ، تدفع كلها باتجاه القضاء على شعبنا ووجوده وكيانه ، ولذلك فان استمرار النضال من أجل الاقتلاع المبكر للاحتلال وانهاء كل اشكال التسلط على أرضنا أمر تفرضه مصلحة شعبنا ومقتضيات استمرار نضاله الثوري المسلح » ..

وعلى هذا النحو وضع تقرير اللجنة التنفيذية المجلس الوطني في الجو الذي يجعل المصادقة على مشروع البرنامج السياسي المرحلي ، كما صاغته اللجنة السباعية ، أمراً لا بد منه . والحقيقة أن مناقشة البرنامج كانت النقطة الرئيسية على جدول أعمال المجلس .

صياغة الهدف الوطني المرحلي

ينطلق البرنامج في حيثياته ، التي صاغتها عبارات قليلة ، « من الميثاق الوطني » مسترضيا بهذا المنطلق الذين أبدوا تخوفهم من وجود اتجاه لتعديل الميثاق ، حتى يستوعب الموقف الجديد المعبر عنه في البرنامج ويخول قيادة المنظمة القبول بتسوية سياسية بعض شروطها يتعارض مع نصوص في الميثاق الوطني . وهو ينطلق أيضا من « البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية » المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في القاهرة ما بين ٦ و١٢ كانون الثاني ١٩٧٣ ، وهذا منطلق يبعث وجوده في مقدمة البرنامج المرحلي الدهشة بغير شك ، اذ أن هذا البرنامج السياسي المشار اليه كان قد حث صراحة على « النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعبنا في تحرير وطنه أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين »[١٣] مما يتعارض تمام التعارض مع مضمون البرنامج الجديد ، كما سنرى . ثم أن هذا الأخير يؤكد في حيثياته على الايمان « باستحالة اقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني » . وهو لا يقول هنا : على كامل تراب فلسطين . وكذلك فانه يؤكد ايضا على ضرورة دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس ، مشيراً بذلك الى تطورين هامين كانا جديدين بالفعل ، هما حرب تشرين وقرارات القمة العربية السادسة في الجزائر . ذلك أن الحرب أفرزت احتمال التسوية ، وقمة الجزائر اعتبرت منظمة التحرير الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين ، مسقطة الادعاءات الأردنية بهذا الصدد . ويبني البرنامج على ذلك قراره ذا النقاط العشر ، التي جعلت البرنامج كله يشتهر باسم برنامج النقاط العشر .